# تعقيب

# على بحث (كتاب «أبيات المعاني»
# لابن السيد البطليوسي بين الحقيقة والوهم)

أعده:

**عياد بن عيد الثبيتي**[1]

(١) أستاذ الدراسات العليا في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى (سابقاً)، وعضو الهيئة الاستشارية لمجلة الدراسات اللغوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فقد قرأت العمل العلمي الموسوم بـ(كتاب «أبيات المعاني» لابن السيد البطليوسي بين الحقيقة والوهم)، للدكتور سالم شرابي، وبرز أثر الباحث الكريم فيه من خلال المجهود الذي بذله فيه، وهذا دال على صبر وأناة تتحرى تقليب الرأي على وجوهه الممكنة أو المحتملة؛ فقد انطلق من سبر نحو عشرين نصاً عزاها البغدادي في خزانة الأدب وشرح أبيات المغني إلى ابن السيد البطليوسي من كتاب له سماه البغدادي (أبيات المعاني)- كثيراً، و(أبيات المعاياة) أحياناً- وجد هذه النصوص كلها بحروفها في كتاب (الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للفارقي، دلّ ذلك على أن البغدادي وَهِمَ في نسبتها إلى كتاب (أبيات المعاني) لابن السيد، وزاد الباحث أن ذلك دالٌّ على أن ابن السيد لم يؤلف كتاباً اسمه (أبيات المعاني)، وقد تشعبت به مناحي القول فانصرف إلى الحديث عن إفصاح الفارقي ونُسَخِه المتعددة، وتعدد نسبته؛ إذ نسب إلى الرماني، وإلى نصير الدين ابن أسد، وإلى الحسن بن أسد الفارقي، وإلى أبي البقاء العكبري، وإلى أبي الحسن بن راشد، وإلى أبي الحسن محمد، ونسب في بعض النسخ إلى ابن أسد دون تحديد، وكان بعض النسخ غُفلاً من النسبة، وأدّاه ذلك إلى استطراد طويل في مناقشة نسبته إلى كل واحد نسب إليه؛ ليصل في النهاية إلى أمر مفروغ منه منذ تصحيح نسبة الإفصاح إلى الفارقي، وطبعه بتلك النسبة الصحيحة.

وأجمل وقفاتي مع هذا العمل في الأمور الآتية:

١- قال الباحث: «إن تصريح البغدادي... بأن لابن السيد كتاباً في أبيات المعاني، وأنه اطَّلع عليه، وأخذ منه، يدلُّ على أن نسخة منه كانت في ملكه».

قلت: لا يلزم من اطلاعه على نسخة من كتابٍ أنه ملكه؛ فقد كان البغدادي رحمه الله- كثير التنقل بين الأقطار؛ خرج من بغداد إلى

مصر، وسافر إلى دمشق وأقام أشهراً جاراً لكوبرلي صاحب المكتبة المليئة بنفائس المخطوطات.

٢- قال الباحث: «وعنهما -البغدادي وبروكلمان- أخذ كثير من محققي كتب ابن السيد البطليوسي، وذكر في الحاشية ستة كتب، ومسألة حققها السراقبي.

قلت: كان ينبغي ترتيبها بحسب تواريخ طباعتها، ويغلب على ظني أن الدكتور صاحب أبو جناح أوّل من ذكر ذلك في تقديمه لشعر ابن السيد الذي نشره في المجلد السادس من مجلة المورد، في الجزء الأول ص٨٢، المنشور سنة ١٩٧٧م.

٣- قال الباحث: «وآخر المطالب جعلته لتحقيق نسبة الكتاب للبطليوسيّ..».

قلت: هكذا قال: «تحقيق نسبة الكتاب..» وقصارى ما فيه نفي نسبته إلى ابن السيد، فلا يكون تحقيقاً.

٤- قال الباحث: «... تضمنت أهم النتائج، كان منها أن ما سماه البغدادي (أبيات المعاني) منسوباً لابن السيد البطليوسي ما هو إلا نسخة من نسخ كتاب الإفصاح للفارقي، وعليه فإن من الوهم نسبة كتاب بهذا للبطليوسي..».

قلت: هذا صحيح إذا كانت النسبة مبنية على تلك النصوص التي ذكرها البغدادي، ولا يمتنع أن ينسب إلى ابن السيد كتاب بهذا العنوان إن جاءت نسبته إليه في مصادر أخرى لم تتح للباحث، أو خرجت نسخة موثقة منه من بعض الخزائن العلمية.

٥- قال الباحث: «والذي يشكل مسألة ينبغي دراستها والتحقيق فيها هو نسبة المخطوط، فقد رأيت أنه منسوب لأكثر من مؤلف، وهذا أوان التحقيق في صحة هذه النسبة..».

قلت: اجتهد الباحث في تتبع نسخ الإفصاح فحصَّل قدراً جيداً منها: أكثرها منسوبة إلى الفارقي، وبعضها منسوب إلى غيره، لكنَّ أيّاً منها لم يكن منسوباً إلى ابن السيد البطليوسي، لذا كانت الصفحات التالية استطراداً لا علاقة له مباشرة بموضوع البحث.

٦- قال الباحث: «ثانياً: نسبته لنصير الدين ابن أسد، وهذه النسبة في نسختين مخطوطتين، أولاهما نسخة الأسكوريال...» ثم قال: «وثاني النسختين نسخة برلين، وهي منسوبة للعكبري... إذ نقل الناسخ بعد ذكره عنوان المخطوط... العبارة السابقة الموجودة في نسخة الإسكوريال.... وكتب الناسخ تحت ذلك: «قلت: وقد نقل عنه أبو الفتح البعلبكي في شرحه على الجرجانية... فقال: ومنه البيت المصنوع... والبيت أنشده ابن أسد في كتاب الألغاز له...».

قلت: وهذه ليست نسخة ثانية نسب فيها الكتاب إلى نصير الدين ابن أسد، بل حديث للناسخ عن نسخة أخرى -لعلها نسخة الأسكوريال السابقة- ولو صح جعلها نسخة ثانية لصح جَعْلُ قول الناسخ نفسه: «وهذا البيت أنشده ابن أسد في كتاب الألغاز له» نسخةً ثالثة.

٧- قال الباحث: «وهذه النسبة -في رأيي- لا تصحُّ، لأمور منها:

أولها: أن ابن أسد البزاز يشترك مع الفارقي في أمرين:

أحدهما: أن كلاهما [كذا] يقال له ابن أسد. والثاني: أنّ البزاز يقال له (نصير الدين)، والفارقي يقال له (أبو نصر) وفي كلا الأمرين بينهما تقارب لفظي يمكن معه حدوث التصحيف والتحريف..».

قلت: هكذا جزم الباحث بنفي نسبة الكتاب إلى البزاز محتجاً بحجة غير قوية. وما المانع إذا كان الرجلان يقال لكل واحد منهما (ابن

أسد) أن يكون البزاز منها هو مؤلف كتاب الإفصاح؟ ولم كان خوف حدوث التحريف باعثاً للباحث على الجزم بعدم صحة نسبة الكتاب إلى البزاز؟ وغير خاف أن الباحث الكريم خلط بين التحريف والتصحيف فساقهما مساقاً واحداً.

٨- قال: «أن نسبة إسماعيل البغدادي (ت١٣٩٩هـ) [كذا] الكتاب لابن أسد البزاز -على الأغلب- كان انطلاقاً مما رآه مدوناً على نسخة مخطوطة - وذلك ليس قطعي الثبوت...».

قلت: هذا من الباحث الكريم غير دقيق؛ فإسماعيل البغدادي توفي سنة ١٣٣٩هـ، وقوله: «وذلك ليس قطعي الثبوت» توظيف للعبارة المأثورة في غير محلها.

٩- ذكر الباحث أن نسخة من الإفصاح بمكتبة عارف حكمت نسبت الكتاب إلى أبي الحسن محمد، وجاء ذلك على الورقة الأولى بخط مالك النسخة الذي حُرِّر في أواخر صفر لسنة تسع وثمانين وسبعمئة، واعترض على تلك النسبة بأن ذلك من كلام متملك النسخة، وليس بخط ناسخها. وذكر أن سعيداً الأفغانيّ أشار إلى أن ورقة بيضاء ألصقت على عنوانها فطمسته. وأشار الباحث إلى أن مطالعاً -هو محمد سعيد مولوي- كتب على تلك الورقة نصَّ التملك، وهو: «.. الرَّاجي عفو ربه الصمد عبدالله بن محمود بن طاهر بن أبي محمد الكاشي...» وكان الأفغاني -كما ذكر الباحث- قد أثبته كما يلي: «.. الراجي عفو الملك الصمد عبدالله بن محمد الكاشي» ثم قال: «.. وأنت ترى الفروق بين ما أثبته الأفغاني، وما أثبته مولوي، وقد تعدّى ذلك اختلاف في اللفظ، وفي زيادة بعضها [كذا]، لذلك فإن تحريف (محمد) من (ابن أسد) وارد..».

قلت: أ- لم أجد ما أشار إليه الباحث على الورقة الأولى التي أثبتها.

ب- قوله: «وما أثبته الأفغاني..» ليس دقيقاً؛ إذ يقول الأفغاني -كما نقل هو فما بعدها من أسف: «وقد تكلّفت بعد سفري من سلط عليها الضوء من وجه الورقة فأستطيع تبين كلمة (الإفصاح) وتبيّن خط متملكها (..الراجي عفو الملك الصمد عبدالله بن أبي محمد الكاشي)، فالذي قرأ النص المخبوء تحت الورقة شخص آخر غير الأستاذ سعيد الأفغاني، ويظهر أن قراءة مولوي أدق.

ت- أساء الأستاذ محمد سعيد مولوي بكتابته على الصفحة من المخطوط، وهذا عبث لا ينبغي أن يلجأ إليه باحث، وله أن ينبه إلى ما يرى صوابه في جذاذات العنوانات أو سجلها.

١٠- قال الباحث: «سادساً: نسبته لابن السيد البطليوسي : قد نسبه إليه عبدالقادر البغدادي في كتبه، وخاصة الخزانة، وشرح أبيات المغني، وأكثر فيهما النقل عنه... ووجود هذه النسخة بيد البغدادي منسوبة إلى ابن السيد مما يحتاج إلى تحقيق في صحة نسبتها، وخاصة وأن كل تلك النصوص موجودة بحروفها في كتاب الإفصاح للفارقي..» وتفسير ذلك عنده أن ذلك على أحد احتمالين «...أن يكون أحدهما سلخ كتاب الآخر ونسبه لنفسه... أو أن يكون نسب إليه من ناسخ آخر تصحف عليه لفظ ابن أسد إلى ابن السيد، وهو احتمال وارد..»

قلت: هذا المبحث يتعلق بابن السيد مباشرة على خلاف المباحث السابقة؛ فقد ذكر الباحث الكريم أن الكتاب (الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب) ينسب إلى ستة أشخاص، جاءت نسبته إلى أربعة منهم في نسخ خطية منه، وهم: الرماني، ونصير الدين ابن أسد، وأبو الحسن محمد وأبو البقاء العكبري، وهذه النسبة إلى هؤلاء لا صلة لابن السيد بشيء منها. وتبقى نسبته إلى شخص يدعى أبا الحسن بن راشد، وهي نسبة انفرد بها شرح أبيات المغني لعبدالقادر البغدادي، وهذا وهَمٌ يغلب على ظني

أنه من تحريفات النساخ، وكنت أتمنى أن يجتهد الباحث في البحث عن نسخة تحتمل أن تقرأ نسبتها إلى ابن السيد البطليوسي، ولعله من خلال ذلك يلتمس العذر لعبدالقادر البغدادي في نسبة الكتاب إلى ابن السيد في المواضع العديدة من خزانة الأدب، ومن شرح أبيات مغني اللبيب، وغيرهما من مؤلفاته. وقد راجعت الملحق الذي أورد فيه الباحث صور المخطوطات التي تمكن من الوصول إليها من نسخ الإفصاح فلم أجد في شيء منها ما يُقَرِّب ذلك.

١١- قال الباحث الكريم: «... المطلب الثاني: مقارنة بين النصوص المنسوبة لابن السيد في (أبيات المعاني) والمطبوع من الإفصاح للفارقي».

قلت: ذكر الباحث الكريم في هذا المطلب نحو عشرين نصّاً عزاها البغدادي إلى ابن السيد جاء نصُّها -غالباً- أو معناها في كتاب (الإفصاح) للفارقي، وهذا كافٍ في بيان أن البغدادي -رحمه الله- وَهِمَ في نسبة تلك النصوص إلى ابن السيد البطليوسي في (أبيات المعاني) غير أن عنوان المطلب ليس دقيقاً؛ فقوله: «المطبوع من الإفصاح للفارقي» يفهم منه أن المطبوع بعض الإفصاح لا جميعه، وذلك غير مراد الباحث. وبعض المواضع التي ذكرها وجعلها دليلاً على وهم البغدادي في عزوها لابن السيد ليست قوية الدلالة على ذلك: ومن ذلك ما جاء في الموضع العاشر في الكلام على قول ذي الرّمة:

*سمعتُ الناسَ ينتجعونَ غيثاً*

فقد جاء في خزانة الأدب: «وقد روي النصب جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني، ومنهم الفارقي في شرح أبيات الإيضاح، ومنهم الزمخشري، وغيرهم...» وفي الإفصاح: «... البيت يروى على وجهين: بنصب (الناس) ورفعه، فمن نصب فأمره ظاهر بـ(سمعت)، ومن رفع فعلى الحكاية...»

قلت: ليست الإشارة إلى رواية نصب (الناس) كافية في جعل هذا النص دليلاً على أن ما جاء في (أبيات المعاني) هو ما جاء في (الإفصاح). ونص الخزانة هذا مشكل؛ فقد جمع ابن السيد والفارقي في مساق واحد.

ومن ذلك ما جاء في الموضع الثالث من المنقول عن شرح أبيات المغني في قول رؤبة:

يا حَكَمُ الوارثُ عَن عبدِالملك

من قول البغدادي: «.. أورده ابن السيد في شرح اللغز المتقدم لما ذكره هنا، وبعده:

وميراث أحسابٍ وجودٍ منسفكْ

وفي الجهة المخصصة لنص الإفصاح قال الباحث: «لم أقف عليه في المطبوع، ولا في النسخ المخطوطة» يريد من كتاب (الإفصاح).

قلت: فكيف يجعله دليلاً على أن ما نسب إلى (أبيات المعاني) بنصه أو معناه موجودٌ في (الإفصاح).

١٢- في أدلة تصحيح نسبة كتاب (الإفصاح) إلى ابن أسد لا إلى ابن السيد قال الباحث: «لم يسبق البغدادي إلى إثبات هذا الكتاب إلى ابن السيد، ولم يعرف له سلف في ذلك..».

قلت: الأولى أن يقول: «ولم أجد للبغدادي سابقاً في إثبات هذا الكتاب لابن السيد..».

١٣- قال الباحث: «ذكر البغدادي الكتاب المنسوب لابن السيد مع كتابين آخرين؛ أحدهما للفارقي... وبيانه أن البغدادي قد ذكر كتاب الفارقي وأن اسمه (شرح أبيات الإيضاح) والكتاب ليس في شرح

أبيات الإيضاح، وإنما هو شرح لأبيات مشكلة الإيضاح... ولم يتفطن البغدادي للخطأ في العنوان..».

قلت: من الجائز أن عنوانه (شرح أبيات مشكلة الإيضاح) وسقطت كلمة (مشكلة) سهواً أو اختصاراً، وللباحث الكريم مثل هذا؛ إذ قال: «قال السيد في الحلل في شرح الجمل...» يريد: ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل..

١٤- قال الباحث: «د- قرائن نسبة الكتاب للفارقي...

قلت: هذا أمر مفروغ منه منذ زمن طويل؛ إذ أعاد محققه -سعيد الأفغاني- نشره منسوباً إلى مؤلفه الحقيقي (الفارقي) بعد أن نبَّهه العلامة عبدالعزيز الميمني -رحمه الله- إلى خطأ نسبته إلى الرماني في مقالة نشرها في مجمع اللغة العربية بدمشق، ونُشرت بأَخَرَة في (بحوث وتحقيقات الميمني) التي أصدرتها دار الغرب الإسلامي.

١٥- قال: «فذلك يعني أن نسخة البغدادي التي سماها (أبيات المعاني) قد حوت في بعض مواضعها الإشارة إلى كتابين من كتب صاحب المخطوط، أولهما (شرح اللمع لابن جني)، والثاني (كتاب الحروف)...».

قلت: هذا ليس صحيحاً؛ إذ النصوص التي نقلها البغدادي مصرحاً بأنها من (أبيات المعاني) لابن السيد ليس فيها شيء من ذلك، وتلك النصوص وحدها هي مدار الحديث.

١٦- قال الباحث: «أولاً: النسخ التي نسبت المخطوط للفارقي..».

قلت: هذا تَكَثّر لا ضرورة له، ولا يضيف إلى الموضوع شيئاً ذا بال، وبعض المعلومات التي ذكرها اعتمد فيها على فهارس

المخطوطات وحدها، ولم يطّلع على المخطوط المقصود، وقد أشار هو إلى بعض ذلك كما في الحاشية الثالثة والحاشية الرابعة في الصفحة نفسها، وبعضها تنقصه المعلومات الموضِّحة كما في النسخة الثامنة؛ إذ قال: «نسخة الأوقاف العامة..» يريد: نسخة الأوقاف العراقية العامة.

١٧- قال: «النسخة الحادية عشرة: النسخة التي صرّح الصفدي بكتابتها قبل ٧٦٤...».

قلت: هذا غريب من الباحث؛ فهو يتحدث عن النسخ الموجودة في خزائن المخطوطات في العالم ويدرج فيها نسخة مات ناسخها قبل ثمانين وسبعمئة سنة، وفي كلامه أيضاً خَلَلٌ آخر فالصفدي يقول: «... الإفصاح في العويص، شرح فيه أبياتاً مشكلة وأجاد فيه، كتبته بخطي...» وزعم الباحث أن كتابته كانت قبل سنة ٧٦٤هـ، وهي السنة التي مات فيها الصفدي. ألا يجوز أن يكون نَسَخَ الكتاب في السنة التي توفي فيها؟

١٨- قال الباحث: «٤- نقل عن إفصاح الفارقي جمع من العلماء مصَرِّحين باسمه، واسم كتابه..» وذكر ابن الخباز، وابن عدلان الموصلي، ونقل عنه في مواضع متعددة، ومحمد بن أبي الفتح البعلي، وابن هشام، والسيوطي، وابن الحنبلي. وذكر أن الزنجاني اختصر الإفصاح العويص ونسبه للفارقي.

قلت: كلّ هذا لا حاجة له، ولا صلة له بأبيات المعاني لابن السيد؛ فذكره تطويل لا مسوغ له؛ فمدار الحديث النصوص التي ذكرها البغدادي في كتبه معزوَّة إلى ابن السيد في كتاب سماه البغدادي (أبيات المعاني).

١٩- قال الباحث: «خلص البحث على نتائج أهمها: (كتاب أبيات المعاني) هو نسخة من نسخ كتاب (الإفصاح) للفارقي...».

قلت: وجه الكلام أن يقول: «... إلى نتائج، أهمها: كتاب (أبيات المعاني) المنقول عنه في كتب البغدادي نسخة من نسخ كتاب (الإفصاح) للفارقي..».

هذه وقفات مع هذا العمل الجيد، وما بذل فيه صاحبه من جهد يشكر له.

والله الموفق والمعين.